الأخبار
al-akhbar

اقتصاد
العدد ١٦٤٤ السبت ٢٥ شباط ٢٠١٢

شرور العلم/ سوق العمل: لبنان يخذل «Google»

نخبة المتعلمين تتطلّع إلى الخارج بحثاً عن فرصة العمل (جمال صعيدي ـ رويترز)

لبنان ليس بلداً صناعياً ولا يملك موارد ـ حتّى الآن ـ وتُشكّل الخدمات 70% من ناتجه. وفي ظلّ ازدياد حدّة انقساماته وغياب حكم القانون تتشوّه أكثر سوق عمله، لدرجة أنّ «Google» لم تجد ما يرضيها من نخبة مهندسيه

حسن شقراني

«ليس في اليونان شيعة وسنّة وموارنة وما إلى ذلك من الموزاييك اللبناني بل 100% أورثودوكس يونانيون. خلال الاضطرابات السياسية وحكم الديكتاتوريات (منذ نهاية الستينيات) كان الدين العام منخفضاً وعاشت البلاد ازدهاراً اقتصادياً. وبعد دخول الجزيرة إلى باقة اليورو حلّت الاضطرابات وارتفع معدّل الدين إلى الناتج إلى 160%، والجميع يعرف ما يحصل حالياً لإنقاذ البلاد من الإفلاس».

هي مقارنة تبسيطية إنّما ذات دلالة يطرحها المستشار الإقليمي لمنظمة العمل الدولية، زافيريس تزاناتوس، للحديث عن الاوضاع الاقتصادية لأي بلد ـ وبالتالي معدّلات البطالة فيه ـ وسيناريوهات تبدّلها نحو الأفضل أو الأسوأ طبقاً للاستقرار السياسي والخلافات بين المكوّنات الإثنية والدينية والوطنية. والهدف هو إثبات أنّه «ما دامت الدولة القوية موجودة فلا خوف من تأثير التعدّد على الاقتصاد».

عبر هذه المقاربة، يدخل هذا الخبير الذي رأس في السابق قسم الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، في

تفاصيل الإحداثيات المختلفة التي تكوّن سوق العمل في لبنان من جانبي العرض والطلب. جُمعت تلك التفاصيل في تقرير أعدّه هذا الخبير الاقتصادي اليوناني مع الباحثة في المنظمة، ماري قعوار، لمحاولة الإجابة عن سؤال أساسي حول مشكلة بطالة الشباب في لبنان: نقص المهارات أم بطالة العمال المهرة؟ ينطلق البحث الذي نظّم المركز اللبناني للدراسات (LCPS) ورشة عمل حوله أمس، من وضع النظام التعليمي في لبنان عموماً. ويؤكّد أنّ «مخرجات التعليم هي جيّدة في المعدّل». ولكن حتّى في هذا المجال الذي يعتزّ به لبنان لكونه يُنتج نخبة أصوله ــ الموارد البشرية الماهرة ــ هناك مشكلة أقلّ ما يُمكن القول عنها أنّها طبقية.

فبحسب الأبحاث المعروضة يتبيّن أنّ على الصعيد الوطني 5% فقط من العائلات ذات الدخل المتدنّي ترسل أبناءها إلى المدارس الخاصّة. واللافت هو أنّ نحو 70% من الطلاب في منطقة بيروت ــ التي يُسمّيها زافيريس تزاناتوس «موناكو تحيط بها أحزمة البؤس على الصعيد الوطني» ــ يرتادون المدارس الخاصّة.

وتظهر نتيجة هذا الوضع في مخرجات التعليم النهائية حيث يتبيّن أنّ «نتيجة التعليم تكون سيّئة إذا كانت فقيراً». فهوّة المعرفة بين طلاب العائلات الغنية وبين زملائهم من العائلات الأفقر، تقارب 45% في مجال العلوم و38% في مجال الرياضيات؛ وهذه الهوّة المعرفية الطبقية هي الأعلى على صعيد التعليم المدرسي بين البلدان العربية (باستثناء قطر التي يصل فيها المعدّل الأوّل إلى 48%). وبالانتقال إلى التعليم الجامعي يُشير البحث إلى أنّ «هناك جامعة عامّة واحدة تحوي نصف الطلاب الجامعيين» وهي الجامعة اللبنانية الرسمية. وفيما يُرصد تفاوت جغرافي واضح في معدّل انخراط الطلاب في التعليم الجامعي حيث يتركّز العلم في بيروت، هناك مسألة أكثر دلالة على الحالة الطبقية: 10% من الطلاب الشباب يحصلون على شهادات جامعيّة وترتفع النسبة إلى 25% في صفوف الطلاب الأكثر ثراءً.

ومن بين المشاكل أيضاً هناك الضياع الذي تُشير إليه ماري قعوار في مجال التعليم المهني. لكن إذا وضعنا جميع المشاكل جانباً، يبدو القطاع التعليمي في لبنان مقارنة بالمنطقة «الأفضل بل حتّى يُقارن في بعض الأحيان ببلدان منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ــ وهو نادي البلدان الغنية» يجزم زافيريس تزاناتوس. وإذا كانت الأمور مقبولة إلى حدّ ما على صعيد التعليم إلّا أنّها سيئة جداً لدى الوصول إلى سوق العمل؛ تختصر خلاصة الورقة هذا الوضع بالتالي:

«الخبر الجيّد» هو أنّ «ليس على لبنان القلق في شأن المهارات (البشرية) نظراً لأنّه يتمتع بالكثير منها». أمّا «الخبر السيئ» فهو سيّئ فعلاً: المهارات كثيرة مقارنة بالوظائف المطلوبة؛ في مقابل كلّ 20 ألف وافد جديد إلى سوق العمل تبلغ الزيادة الصافية في حجم العمالة 4 آلاف وظيفة فقط. والسيئ أيضاً هو أنّ «النصف الأعلى من الشعب ــ من حيث معدّل الدخل ــ يحصل على مستوى رفيع ومكلف من التعليم ومن ثمّ يهاجر». ووفقاً للبيانات التي يوردها البحث يعاني لبنان من «أعلى معدّل هجرة للأدمغة في المنطقة العربيّة».

لكن الأسوأ ــ بحسب افتراضات البحث ــ هو أنّ «هناك القليل مما يُمكن فعله على صعيد المشاكل الجيوسياسية». إذ نظراً لارتباط لبنان الوثيق بالمنطقة هناك تأثير ضخم للمشاكل الإقليمية على اقتصاده وبالتالي على معدّلات التشغيل فيه (وللمناسبة فإنّ البحث يورد أنّ معدّل البطالة في لبنان يبلغ حالياً 11%).

ومن جهة أخرى، «رغم أنّ المسائل التي يجب إصلاحها لتحسين واقع سوق العمل، فإنّ إصلاح كلّ منها هو أصعب بأشواط من معالجة مشكلة نقص المهارة» التي تعاني منها بلدان كثيرة أخرى فيما لبنان معفيّ منها. وتلك القضايا هي: تحسين مستويات الحوكمة والشفافية والمحاسبة. ثانياً، معالجة مشكلة الدين والسياسات الماكرو اقتصاديّة والصناعية. ثالثاً، وهنا الأهمّ، تحسين الخدمات الاجتماعية حيث إنّ لبنان هو البلد الوحيد من مجموعة البلدان

متوسّطة الدخل الذي لا يتمتّع بنظام تقاعد للقطاع الخاص. رابعاً، منح الأطفال الفقراء فرصة الحصول على تعليم عالي النوعية.

وحتّى على صعيد المهارة الأكاديمية هناك مشكلة عميقة. فمنذ فترة، حطّ في لبنان ممثّلٌ لعملاق الإنترنت، «Google»، لتنفيذ مهمّة مشوّقة: البحث عن نخبة مهندسي المعلوماتية العرب. النتيجة: عاد المبعوث إلى شركته خالي الوفاض، بعدما اكتشف أنّ النخبة الأكاديمية في أفضل جامعات هذا البلد «متأخرون 3 أعوام عن أحدث المعايير في مجال الحاسوب»، وفقاً لما يرويه أحد المطلعين على هذه المهمّة.

قد يكون المثال صادماً نظراً للحديث المستمرّ عن أفق لبنان على صعيد «اقتصاد المعرفة/ المعلومات»، غير أنّه يظهر في ظلّ مخاوف متزايدة من أنّ النظام التعليمي الذي يفيد القلّة ويُنتج البراعة المشهودة هو نفسه الذي يجعل إنتاج هذه البراعة يتقلص ويغرق في مشكلة ضعف الإنتاجية، نظراً للفصل الطائفي والعنصري الذي يخضع له. وفي هذا الإطار يُعقّب أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية، جاد شعبان على البحث: «إنّها حلقة شرّيرة من الفصل الطائفي تغرق فيها البلاد، وتبدأ من سنوات الدراسة الأولى، والجميع يعرف تتمة القصّة في سوق العمل وبلدان الاغتراب... 80% يبحثون عن الواسطة للعمل».